

مركز دراسات اللاجئين

ملخص سياسات الهجرة القسرية ٤

اللاجئون العراقيون – ما وراء ”التسامح“

المؤلفون

د. فيليب مارفلت

د. نور الضحى شطي

كانون ثاني ٢٠٠٩

مركز دراسات اللاجئين

قسم دراسات التنمية الدولية في

جامعة أكسفورد

جامعة أكسفورد خلاصات سياسات الهجرة القسرية

تهدف خلاصات سياسات الهجرة القسرية التي يعدها مركز دراسات اللاجئين إلى إبراز أحدث النتائج البحثية وأفضلها حول السياسات التي توصل إليها الباحثون في مجالي الهجرة القسرية والدراسات الإنسانية. وتأتي خلاصات السياسات بما يسمح بالتأثير على شرائح كبيرة من صانعي السياسات والمشاركين الإنسانيين بصورة معاصرة، ونقدية، وموثوق بها. وتقدم سلسلة الخلاصات هذه منبراً مميّزاً يجمع الباحثين الأكاديميين، والمشاركين الإنسانيين، والمحامين الدوليين، وصانعي القرار ليتبادلوا فيما بينهم الخبرات والأدلة التي توصلوا إليها، وأفضل الممارسات والأفكار الإبداعية المطبقة على نطاق واسع من القضايا الحساسة المتعلقة بالهجرة القسرية والتدخل في الحالات الإنسانية. ويدعو مركز دراسات اللاجئين الباحثين إلى تقديم ملخصات السياسات حول كافة الموضوعات ذات الصلة بالسياسات والممارسة في ميادين الهجرة القسرية، وحماية اللاجئين، والتدخل في الحالات الإنسانية.

للحصول على معلومات أخرى، يرجى زيارة موقع المركز على الانترنت www.rsc.ox.ac.uk وفي حال كنت ترغب بتقديم بحثك أو بمناقشة عرضك لخلاصة السياسات مع المحرر إلويز رواديل، يرجى الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني التالي rscpolicy@qeh.ox.ac.uk

هذه السلسلة بدعم من وزارة الإنماء الدولي في المملكة المتحدة. جميع الآراء الواردة في الأوراق البحثية تعبر عن آراء كاتبها فقط ولا يجوز عزو تلك الآراء إلى وزارة الإنماء الدولي ولا لمركز دراسات اللاجئين ولا لجامعة أكسفورد ككل.

مسرد المحتويات

٤	ملخص تنفيذي
٨	١ مقدمة
٩	٢ الأزمة والعودة
١٠	٣ الأمن
١٢	٤ خط الزناد
١٤	٦ النازحون تحت الضغط
١٥	٦ الإقصاء
١٩	٨ الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية
٢١	٩ إعادة التوطين
٢٢	١٠ وماذا بعد؟
٢٤	ثبت المراجع

ملخص تنفيذي

في الفترة ما بين تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وآذار/مارس ٢٠٠٣، استعد نظام المساعدات الإنسانية للاستجابة للجوء ما قُدِّر بـ ١٠٠ مليون شخص من العراق على أعقاب الغزو الأنجلو-أمريكي (الذي أُطلق عليه اسم "عملية تحرير العراق") والذي هدف لإسقاط نظام صدام حسين. لكن ما حدث، بعد ستة شهور من سقوط النظام العراقي، أنّ عدد العراقيين الذين هربوا من بلدهم كان قليلاً جداً، وبذلك يكون نظام المساعدات الإنسانية قد أخطأ في تقدير رد فعل العراقيين بعد الحرب. وعلى ضوء ذلك، أُزيلت المخيمات في عام ٢٠٠٤ وكذلك أُزيلت المواد الغذائية المرصودة لها مسبقاً. ولكن المفاجأة الصاعقة للعالم والتي لم يتأهب لها كانت بعد ثلاث سنوات حيث هرب آلاف العراقيين من بيوتهم في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بحثاً عن الملاذ بعد انهيار الأوضاع الأمنية في العراق ونشوب العنف الطائفي هناك. ورغم الاختلافات الكبيرة في التقديرات المتوقعة، يمكن القول إنّ قرابة مليوني عراقي قد نزحوا عن بيوتهم إلى مناطق أخرى ضمن العراق، يضاف إليهم مليونان لجأوا إلى كل من الأردن وسوريا واستقروا بشكل رئيسي في دمشق، وحلب، وعمّان، وآخرين توجهوا إلى القاهرة واسطنبول، وهناك من رحل إلى بلاد بعيدة، ما دفع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات غير الحكومية إلى المسارعة في إنشاء مراكز استقبال اللاجئين وتقديم المساعدات الطارئة واتخاذ التدابير اللازمة لتقديم الحماية المؤقتة لهم.

أما اليوم، فما زال العديد من اللاجئين العراقيين محجّمين عن اللجوء للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين لأسباب عدة منها عدم إيمانهم بوجود إرادة سياسية ورسمية لمساعدتهم، ولخوفهم من تعرضهم للتفسير وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة عليهم.

يسلط هذا التقرير الضوء على بعض القضايا الأساسية التي تواجه كلاً من اللاجئين إلى خارج البلاد، والنازحين المهجرين في داخلها. ويرى التقرير أنّ أزمة النزوح قد وصلت ذروتها، فمع انحسار الاهتمام العالمي بالشأن العراقي، يتوقع من اللاجئين العودة والاندماج مجدداً في مجتمع منكوب بالحرب، وانعدام الأمن، والصراع الأهلي، والمجهول الاقتصادي. كما يشير التقرير إلى استبعاد عودة اللاجئين العراقيين من الخارج بأعداد كبيرة، وأنّ عدداً كبيراً من الجماعات العراقية ستبقى رازحة تحت وطأة الظروف الصعبة في بلدان الشرق الأوسط، وأنّ استمرار النزوح داخل العراق وإلى خارجه قد يعزز الهجرة الخارجية إلى أماكن بعيدة. كما يبحث التقرير، من غير استفاضة، في مضمونات النزوح واللجوء على الدول والمؤسسات المعنية بشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، ليوصي بدراسة حثيثة لخيارات السياسات وذلك لتجنب الوقوع في الخطأ عند إصدار الأحكام كتلك التي ساهمت في وقوع أزمة الهجرة عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

تري السياسة الأمريكية أنّ التصعيد العسكري عام ٢٠٠٧ قد أعاد للعراق استقراره وأحدث تحسناً ملموساً على الناحية الأمنية فيه، وكان نظام المساعدات الإنسانية الدولية قد أيد تلك الرؤية، وفي عام ٢٠٠٩ أعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تحسن الوضع الأمني لدرجة تسمح بالتوقف عن النظر للأشخاص المهجرين عن معظم المناطق داخل العراق على أنهم نازحين. لكن هذه التطورات تثير سلسلة من المشكلات، فهل بمقدور النازحين العراقيين العودة إلى ديارهم بثقة؟ وهل من المعقول توقع عودة أعداد كبيرة منهم؟ وما مضمونات ذلك على اللاجئين؟ وهل من المحتمل أن تتغير ظروفهم؟

من جهة الحكومة الأمريكية، فهي ترى أنّ الوضع الأمني في العراق قد تحسّن إلى درجة تدفعها لسحب قواتها من العراق ونشرها في مناطق أخرى، وبشكل رئيسي في أفغانستان. إلا أنّ الحقائق على أرض الواقع تقول غير ذلك. ففي تموز/يوليو ٢٠٠٨، ذكرت مجموعة الأزمات الدولية أنّه من الخطأ الاعتقاد بأن الوقت قد بات وشيكاً لعودة قوافل اللاجئين العراقيين من الخارج. وفي السنة ذاتها، حذرت منظمة العفو الدولية من أنّ التغطية الإعلامية التي تتحدث عن تزايد في عدد العائدين طوعاً إلى بلادهم وتحسن الوضع الأمني لن تُغيّر شيئاً من الصورة العامة، فأزمة اللاجئين قد تفاقمت لعدم استجابة المجتمع الدولي لها بالشكل المطلوب. كما حذرت منظمات أخرى من أنّ المشكلات القائمة في داخل العراق قد لا تثبط عودة اللاجئين إليه فحسب بل إنّها قد تحفز مزيداً من موجات النزوح أيضاً. ومن أهم هذه المشكلات التوتر السياسي في المحافظات الشمالية في العراق، واندلاع أحداث العنف المكثفة من وقت لآخر وتبعاتها على بغداد والمدن العراقية الأخرى في صيف وخريف عام ٢٠٠٩. كما يشير الواقع إلى أنّ أزمة اللاجئين والنازحين قد تفاقمت وأنها ستبقى مشكلة قائمة تحتاج إلى الرعاية الدولية للسنوات القادمة.

ونتيجة لتقلب الأوضاع في العراق وفي بلدان الجوار، يترتب على المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تحمّل مهمة في غاية الصعوبة وهي تسهيل العودة الطوعية للنازحين واللاجئين في الظروف الملائمة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل من الممكن حقاً تحديد هذه الظروف الملائمة اليوم؟ بل هناك أدلة دامغة تشير بوجود أعداد هائلة من النازحين غير القادرين على العودة إلى بيوتهم مهما كانت قريبة منهم، يضاف إلى ذلك أنّ الحكومة العراقية نفسها لم تبذل سوى القليل من الجهود في مساعدة

النازحين أو اللاجئين. ومن الصعب أيضاً تحديد أي خطوات ملموسة تتخذها الحكومة بشأن العراقيين النازحين. وحتى المسؤولون الأمريكيون يدركون تلك المشكلات ويقولون إن الحكومة العراقية لا تبذل أي جهود تذكر في هذا الإطار (Department of Defense ٢٠٠٩:٩) كما أشارت دراسة حديثة أعدتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR ٢٠٠٩:٩) إلى شعور العديد من اللاجئين في سوريا والأردن ولبنان بتخلي الدولة العراقية عنهم.

وبات من الواضح أنه مهما بلغ عدد اللاجئين، فإن عدداً قليلاً منهم يعود للعراق، فقد أشار تقرير أعدته المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مؤخراً (٢٠٠٩ج) إلى عدم توافر النية لدى العراقيين في الخارج للعودة إلى بلادهم تحت أي ظرف كان، ما يثير بعض الأسئلة المحرجة أمام المفوضية بشأن عملياتها داخل العراق على اعتبار أنها تستعد رسمياً لعودة وشيكة لما أسمته "بالأعداد الكبيرة" للاجئين. فالصدمة هنا هي عدم وجود الرغبة لدى اللاجئين بالعودة إلى ديارهم رغم ما يقاسونه من متاعب، فمعظمهم يتمتع الآن بالأمن الجسدي الأساسي رغم استمرار مواجهة المشكلات الكبيرة المتعلقة بالدخل، والعمل، والإسكان، والصحة، والتعليم في البلدان المضيفة لهم في الشرق الأوسط حيث يعاملون على أنهم ضيوف مؤقتون أو زائرون. ورغم ضعف احتمال عودة اللاجئين بأعداد هائلة إلى العراق بشكل طوعي، تشير الدراسات التي أعدت حديثاً إلى ورود أحد الحلول المتمثل في إعادة توطين اللاجئين في بلد آخر. لكن معظم العراقيين لا يفضلون التوطين في بلد عربي آخر، خاصة وأن معظم اللاجئين العراقيين في البلدان العربية يشعرون بأن الجميع قد نساهم مع احتمال أن تطول إقامتهم في تلك البلدان (وبعضهم يخشى أن يصبح اللاجئين العراقيون أخيراً كلاجئين فلسطينيين) عدا عن تدني درجة الاهتمام العام من الحكومات وشبكات الدعم بهم.

يحدد هذا التقرير المختصر المبادئ الأساسية التي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار صانعو السياسات في الحكومات، وفي مؤسسات الهجرة، وفي الشبكات الإنسانية. لكن التقرير لا يهدف إلى الترويج لسياسة معينة بالتفصيل لأن مثل هذا الأمر يتطلب دقة في التوضيح والإسهاب في تناول الوضع لدى كل دولة لجأ العراقيون إليها بحثاً عن الأمن. ومع هذا، يشير التقرير إلى أنه ما لم تتوافر بعض المبادئ المحددة والمعززة للسياسة بشكل عام، فسيكون على الحكومات والمؤسسات خلال فترة وجيزة أن تواجه حالات جديدة من الطوارئ التي لن ترحب بها.

١. من الضروري جداً الإقرار رسمياً بحجم النزوح الداخلي وخطورته في العراق، واحتمال حدوث تنقلات جماعية أخرى إثر المشكلات الأمنية العويصة خاصة في الأقاليم الشمالية من البلاد.
٢. قد تدفع توقعات العودة الخاطئة بالنازحين واللاجئين إلى شروعاتهم برحلات غير واقعية بل خطرة باتجاه بعض المواقع غير المساعدة على استضافتهم، ولا يجب أيضاً أن يكون هناك أي محاولة لتفسير اللاجئين قسراً.
٣. لا يمكن أن تكون التوقعات واقعية بشأن العودة الجماعية للنازحين واللاجئين إلا إذا رُبطت هذه التوقعات بالجهود التي تبذلها الحكومة في العراق لدعم النازحين، الأمر الذي يتطلب معالجة مشكلات النفاذ للأرض وللممتلكات، والعمل، والدخل والخدمات الاجتماعية الأساسية العامة.
٤. هناك حاجة أساسية لوضع الترتيبات الجادة اللازمة لحماية العراقيين في الخارج، فتقبل اللاجئين في البلاد المضيفة لا يشكّل في أفضل الأحوال أكثر من تدبير قصير المدى. فلا بد للمؤسسات المعنية من أن تبحث في كيفية الربط مع الحكومات في بلدان الشرق الأوسط للوصول إلى منهج متكامل.
٥. رغم امتعاض بعض الدول من قبول العراقيين على أراضيها، لن يكون هناك بديل عن برامج إعادة التوطين إذا ما أريد تجنب عزل اللاجئين وتهميشهم في الشرق الأوسط، فالعزلة والتهميش من العوامل المساعدة على دفع المزيد من اللاجئين إلى دخول شبكات الهجرة غير النظامية بما تكتنفه من مخاطر.

هناك حاجة أيضاً لإجراء مزيد من الأبحاث للكشف عن حجم النزوح الحالي والتغيرات في الظروف وأنماط تنقلات العراقيين من مكان لآخر ومضمونات كل ذلك على الحكومات والمنظمات غير الحكومية في بلدان الشرق الأوسط وخارجه. ويجب على مثل هذه البحوث أن تتطرق، بجدية تامة، لما يجري على أرض الواقع دون انحياز أو تحزب في منهجيات البحث ودون أدنى تدخل كان "لتشويه" الحقائق غير المستحبة أو إهمالها.

١ مقدمة

في شهر تشرين ثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٢، صوّت مجلس الأمن بالإجماع على دعم مشروع القرار الذي تبنته بريطانيا وأمريكا رقم ١٤٤ والقاضي بإعادة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق. وكان ذلك الإجراء تمهيداً لشن الحرب على العراق التي بدأت بالفعل بعد خمس شهور من القرار المذكور مع بدء الضربات الأمريكية الجوية فيما أسمته بعملية تحرير العراق. وفي الفترة ما بين تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وأذار/مارس ٢٠٠٣، صدرت سلسلة من التقييمات عن نظام المساعدة الإنسانية تشير إلى احتمال أن يقود العمل العسكري إلى نزوح أكثر من مليون عراقي داخل العراق وخارجه. وتأهبت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والعديد من المنظمات غير الحكومية لاستقبال اللاجئين في كل من الأردن، وسوريا، وإيران. وتفاوضوا مع تلك الدول حول إقامة مراكز ومخيمات لاستقبال اللاجئين، وجمعوا الغذاء، وجهزوا المعونات غير الغذائية أيضاً، كما استعدوا لنقل مواد أخرى من خلال الموانئ الأردنية والتركية. إلا أنه بعد مرور ستة شهور على غزو العراق وسقوط النظام العراقي، لم يتجاوز عدد اللاجئين المسجلين في سوريا أكثر من بضعة مئات، في حين وصل عددهم في الأردن إلى قرابة ألفي لاجئ فقط. فهل يعني ذلك أن مجتمع المساعدات الإنسانية قد أخطأ في حساباته؟ على أي حال، أزيلت المخيمات وكذلك مواد الإغاثة من غذاء وغيره، وتراجع نظام المساعدات الإنسانية خطوة للوراء.^١

لكن المفاجأة غير المتوقعة قد حدثت بعد ثلاث سنوات، حيث أُخِذَت الحكومات والمؤسسات على حين غرة مع هجر آلاف العراقيين لمنازلهم هرباً من تردي الأوضاع الأمنية في البلاد ونشوب العنف الطائفي في العراق. ورغم التفاوت الكبير في تقديرات عدد اللاجئين، تراوح عدد اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن ما بين مليون إلى مليونين استقر معظمهم في دمشق، وحلب، وعمّان، في حين انتقل آخرون إلى القاهرة واسطنبول، ورحل غيرهم إلى بلدان أكثر بعداً عن وطنهم. وبحلول عام ٢٠٠٧، ارتفع عدد العراقيين المتقدمين لطلبات اللجوء الإنساني إلى الدول الصناعية ليقف عدد الطلبات المقدمة للجوء من مواطني أي بلد آخر، بل زاد على عدد الطلبات المقدمة من مواطني أكبر ثاني وثالث دولتين في العالم مجتمعتين وهما الصين والاتحاد الروسي (UNHCR ٢٠٠٥b:١٤)، فهدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات غير الحكومية إلى إقامة مراكز لاستقبال اللاجئين وتقديم المساعدات الطارئة واتخاذ ما يلزم من تدابير لتقديم الحماية المؤقتة لهم.

لكن العديد من اللاجئين العراقيين اليوم ما زالوا يحرضون على الابتعاد عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لعدة أسباب منها أنهم لم يعودوا يؤمنوا بوجود إرادة سياسية ورسمية لمساعدتهم، عدا عن خوفهم من التسفير وما يترتب على ذلك من عواقب وتبعات. ولهذا، يتطرق التقرير الحالي إلى بعض أهم القضايا التي تواجه اللاجئين والنازحين على حد سواء.

ويرى التقرير الحالي أنّ أزمة النزوح قد وصلت ذروتها، فمع انحسار الاهتمام العالمي بالشأن العراقي، يتوقع من اللاجئين العودة والاندماج مجدداً في مجتمع منكوب بالحرب، وانعدام الأمن، والصراع الأهلي، والمجهول الاقتصادي.

كما يشير التقرير إلى أنّه من المستبعد عودة اللاجئين العراقيين من الخارج بأعداد كبيرة، وأنّ عدداً كبيراً من الجماعات العراقية ستبقى رازحة تحت وطأة الظروف الصعبة في بلدان الشرق الأوسط وأنّ استمرار النزوح داخل العراق واللجوء إلى خارجه قد تعزز الهجرة الخارجية إلى أماكن بعيدة. كما يبحث التقرير، من غير استفاضة، في مضمونات النزوح واللجوء على الدول والمؤسسات المعنية بشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، ليوصي بدراسة حثيثة لخيارات السياسات وذلك لتجنب الوقوع في الخطأ عند إصدار الأحكام كتلك التي ساهمت في أزمة الهجرة للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨،^٢

٢ الأزمة والعودة

يقول القادة العسكريون، وكبار السياسيين والمسؤولين في الولايات المتحدة إنَّ العراق يتمتع الآن بالاستقرار من جديد، وبرايمهم فإنَّ تصعيد واضعي الاستراتيجيات العسكرية الأمريكية للعمليات العسكرية عام ٢٠٠٧ في العراق قد حسَّن كثيراً من الوضع الأمني هناك، وحدَّ من معارضة الشعب للقوات الأمريكية والحكومة العراقية على حد سواء. كما يُعتقد بأنَّ تسليم زمام السلطات رسمياً في المواقع الحضرية للقوات العراقية عام ٢٠٠٩، يشكل واحدة من اللحظات الهامة في مرحلة الانتقال إلى الأمن الوطني وتوقع تحقيق الاستقرار والازدهار في العراق.٣ ووفقاً لهذا السيناريو، يمكن تسريع عجلة إعادة الإعمار في العراق وبالتالي تشجيع العراقيين النازحين واللاجئين، سواء أكان نزوحهم قبل أحداث ٢٠٠٣ أم بعدها، على العودة إلى ديارهم.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أصدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين خطة إستراتيجية جديدة بعنوان «تسهيل الانتقال من اللجوء إلى العودة وإعادة الاندماج في العراق» مؤكدة على أنَّ «الأوضاع في العراق كافة تتخذ منحى موجباً مع انحسار موجة العنف إلى مستويات عام ٢٠٠٣». (UNHCR ٢٠٠٩b: ٢).

كما أشارت الخطة إلى أنَّ العديد من اللاجئين والنازحين قد بدؤوا رحلة العودة إلى منازلهم السابقة وأنَّ المفوضية كانت «تعد العدة لعودة أعداد كبيرة منهم» (المرجع السابق). وأعلنت المفوضية أيضاً عن إطلاق برنامج العودة وإعادة الاندماج بموازنة بلغت ٩٧ مليون دولار أمريكي، ويكفي البرنامج للتعامل مع نصف مليون شخص خلال العام ٢٠٠٩ (UNHCR ٢٠٠٩b:١٠).

يقول أندرو هاربر، منسق وحدة مساندة العراق في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، إنَّ العراق أصبح أكثر أماناً وإنَّ العديد من العراقيين قد استعدوا للعودة إلى ديارهم، وفي تعليق له تناقلته شبكات اللاجئين العراقيين، قال هاربر لإحدى الصحف الأمريكية: «الخيارات مفتوحة أمام العراقيين الآن، وجوازات سفرهم بأيديهم استعداداً للعودة»٤. ويأتي هذا التعليق مع اعتماد المفوضية منهجاً معدلاً في معالجة وضع اللاجئين العراقيين.

ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أعلنت المفوضية عن أنَّ الوضع الأمني في العراق قد تحسن لدرجة تسمح بالتوقف عن النظر لمعظم العراقيين المنحدرين من معظم الأقاليم في العراق على أنهم لاجئين ما لم يثبت العكس، وذلك كما جاء في الاقتراح في كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٦ في ذروة أزمة النزوح، حيث جاء اقتراح المفوضية بضرورة تطبيق معايير جديدة لأهلية العراقيين الطالبين لحق اللجوء وذلك بالنظر في الحالات الخاصة بطلبات اللجوء من المنحدرين من المحافظات غير الخمسة المعتمدة على أنها ما زالت تعاني من استمرار المشكلات فيها وهي: بغداد، وديالى، وكركوك، ونيوى، وصلاح الدين (UNHCR ٢٠٠٩a).

وهذه التطورات تثير سلسلة من التساؤلات:

- هل يمكن للنازحين العراقيين العودة إلى منازلهم بكل ثقة؟
- هل من المعقول توقع عودة اللاجئين بأعداد كبيرة؟
- ما مضمونات ذلك على اللاجئين؟
- هل يتوقع أن تتغير ظروفهم؟

٣ الأمن

في آذار/مارس ٢٠٠٩، رفعت وزارة الدفاع الأمريكية تقريراً للكونغرس الأمريكي حول قضية الأمن في العراق، مؤكدة على آخر التطورات:

”الوضع الأمني العام أخذ في التحسن البطيء، مع بقاء الحوادث الأمنية على مستوياتها المنخفضة كما كانت في أوائل عام ٢٠٠٤. وبدأت الحياة العامة الطبيعية تعود في كثير من أنحاء العراق، وهناك نمو في عودة الناس للتركيز على مصالحهم الاقتصادية وتقديم الخدمات الأساسية. ومع تزايد عدد العراقيين الذين يصفون أحيائهم بالهادئة، هناك تزايد بطيء في إمكانات البيئة العامة الداعمة لتنمية الاقتصاد والبنية التحتية“
(Department of Defense ٢٠٠٩a:٦)

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٩، أكد وزير الدفاع، روبرتس جايتس، أن الوضع الأمني في العراق ”قد اختلف بشكل مذهل“ عما كان عليه في السنوات الثلاثة السابقة، مؤكداً على أن خروج القوات الأمريكية من العراق مقرر مع نهاية عام ٢٠١١ (Bumiller ٢٠٠٩a)، ومنذ ذلك الحين، تحدث المسؤولون الأمريكيون بوضوح عن إعادة انتشار مصادرههم العسكرية ونشرها مجدداً في أفغانستان لمساندة القوة متعددة الجنسيات هناك. ووفقاً للجنرال ديفيد إتش بيتراوس، فقد كان هناك ”نقلة فكرية“ من العراق إلى أفغانستان.
(Bumiller ٢٠٠٩b)، وفي السيناريو الجديد، ستسحب الولايات المتحدة الأمريكية قواتها من بلد يفترض أنه استعاد حكم نفسه بنفسه وأصبح مستعداً لاستقبال العائدين من المواطنين النازحين، لكن ما يحدث على أرض الواقع يخالف هذه الصورة الوردية.

تقول إليزابيث فيرس من معهد بروكنغز إن ” الحوار الدائر اليوم حول النزوح في العراق يكاد يركز كلياً على قضية العودة.“
(٢٠٠٩:٤) وتقول أيضاً إن كبار صانعي القرارات يعتقدون ”أن الوضع الأمني سيتسم بالتحسن، وأن الانتخابات ستساهم في إحداث الاستقرار السياسي، وأن الغالبية العظمى من اللاجئين والنازحين سيعودون إلى بيوتهم بأعداد كبيرة وأن مشكلة النزوح ستنتهي تماماً“ (Ferris ٢٠٠٩:٥) إلا أنه من غير المحتمل أن تتحقق العودة الطوعية على نطاق واسع ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها أن الوضع الأمني ما زال يشكل مشكلة كبيرة تؤرق العديد من العراقيين.

في تموز/يوليو ٢٠٠٨، أشارت مجموعة الأزمات الدولية إلى أن تحسن الأوضاع الأمنية ”قد تقود البعض إلى تقليل اهتمامهم بأمر اللاجئين وقضيتهم على افتراض أن اللاجئين قد أوشكوا على العودة وبأعداد كبيرة.“ (ICG ٢٠٠٨:ii) ولكن هذا الافتراض، كما تقول المجموعة المذكورة، لن يكون صحيحاً فلا يوجد هناك ”أي دليل على عودة أعداد كبيرة من اللاجئين لمجرد وجو تقييم إيجابي للأوضاع الأمنية“ (المرجع السابق). أما منظمة العفو الدولية (٢٠٠٨) فقد حذرت من الفرق الكبير بين ”اللغة المحسنة بلاغياً“ من جهة، وما يجري على أرض الواقع من جهة أخرى عند تقييم الوضع الأمني قائلة:

”لقد حاولت الحكومات أن تروّج لتفسير براق لأوضاع العراق وأزمة النزوح لتبرير عدم ردها على تلك الأزمة. لكن، ما يجب معرفته هو أن اللغة المحسنة بلاغياً لا تغير من الواقع شيئاً. لقد حظيت تقارير زيادة عدد ”العائدين طوعاً“ والتحسين البسيط في الوضع الأمني في العراق بتغطية إعلامية عالمية، لكن ذلك لا يغيّر في الصورة الحقيقية شيئاً، فأزمة اللاجئين ازدادت تفاقماً نتيجة إخفاق المجتمع الدولي في الرد على الأزمة بالصورة المؤثرة. إن واقع الحال يشير إلى أن أزمة اللاجئين والنازحين العراقيين تزداد سوءاً وستبقى مشكلة تتطلب اهتماماً دولياً بها للسنوات القادمة.“

وخلصت المنظمة المذكورة إلى أن ”الوقت لم يحن بعد للعودة للعراق سواء أكانت العودة طوعاً أم كرهاً مقنعة بستر الطوعية.“
(Amnesty International ٢٠٠٨)

وفي تقرير لها حول العراق عام ٢٠٠٩، قالت منظمة العفو الدولية إنه رغم انحسار موجات العنف، ما زال جميع أطراف النزاع مستمرين في ارتكابهم لانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان. وسأقت المنظمة في تقريرها المذكور أدلة تثبت بأن آلاف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، قد تعرضوا للقتل أو الإصابة على أيدي الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة، والقوات متعددة الجنسيات وقوات الحكومة العراقية على حد سواء (Amnesty International ٢٠٠٩)

ووفقاً لمنظمة العفو الدولية فإن القوات متعددة الجنسيات والسلطات العراقية ما زالتا تحتجزان آلاف المعتقلين، معظمهم لم تُوجه له أي تهمة ولم يخضع للمحاكمة. وتشير التقارير أيضاً إلى أن قوات الأمن الحكومية بما فيها حرس السجون قد مارسوا

التعذيب بما في ذلك الاغتصاب، وأنهم مسؤولون عن عمليات القتل غير المشروعة (المرجع السابق). وتصف منظمة العفو الدولية الوضع بالعراق على أنه «حرج للغاية». (المرجع السابق)

يقرّ المسؤولون الأمريكيون أنه رغم الانحسار الكبير في عدد حوادث العنف في أنحاء البلاد، فإن ذلك لم ينعكس على زيادة في الثقة بين الناس بالوضع الأمني بشكل عام. وتذكر وزارة الدفاع إنه في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وافق تسعون بالمائة من العراقيين في استبيان أجرته القوات متعددة الجنسيات على أن الوضع في أحيائهم أصبح هادئاً، وستون بالمائة منهم قالوا إن محافظاتهم كانت هادئة، بينما قال واحد وثلاثون بالمائة منهم إن الوضع على مستوى العراق ككل كان هادئاً. (Department of Defense ٢٠٠٩b:٣١-٣٢)

لكن نسبة المستجيبين ممن عبروا عن شعورهم بالأمان أثناء السفر خارج أحيائهم لم ترتفع عن ٤١٪، أما على مستوى ثلثي المحافظات، فقد رأى المستجيبون أن السفر فيها أمر غير آمن (المرجع السابق). ورغم عدم إمكانية التحقق من صحة هذه الأرقام من جهات مستقلة، إلا أنها تعزز الملاحظات التي أبدتها مصادر خارجية بأن انحسار العنف في البلاد لن يكفي لإقناع المهجرين بأن العودة لبلادهم أصبحت آمنة.

في عام ٢٠٠٨، ذكرت مجموعة الأزمات الدولية إنه حتى «في الظروف الحالية (أي ظروف تحسن الوضع الأمني) قد يكون في العودة خطر جسيم (ICG ٢٠٠٨:ii)، محذرة من ظهور المضاعف الجمة أمام النازحين واللاجئين.

”ما زالت السلامة أمراً غير أكيد، والخدمات العامة غير كافية، وبعض البيوت مستولى عليها من قبل الآخرين، أو مدمرة، أو واقعة في أحياء أو قرى تسيطر عليها مليشيات الطوائف الأخرى. ولا يوجد أي مؤشر بعودة أعداد كبيرة من اللاجئين لمجرد ورود تخمينات إيجابية حول الأوضاع الأمنية... وسيكون من التهور أن نشجّع العراقيين على العودة إلى ديارهم قبل أن يحث تحسناً حقيقياً ومستداماً هناك.“ (المرجع السابق)

وتقول المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (٢٠٠٩d) إنها لا تشجع في الوقت الحالي تسفير اللاجئين لأن «الظروف في داخل العراق لم تصبح مواتية بعد لعودة جماعية آمنة وكريمة للاجئين». لكن سياستها المرسومة لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تهدف إلى تحقيق مرحلة انتقالية في العودة متوقعة عودة العديد من النازحين داخلياً إلى بيوتهم الأصلية.

٤ خط الزناد

تحذر بعض المنظمات الأخرى من مشكلات قد لا تمنع من العودة فحسب بل إنها أيضاً قد تدفع إلى مزيد من النزوح الداخلي، والأهم من ذلك المشكلات المزمعة للتوتر السياسي في المحافظات الشمالية في العراق ومسلسل موتور من العنف عصف ببغداد وبباقي المدن خلال صيف وشتاء عام ٢٠٠٩. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٩، حددت مجموعة الأزمات العالمية وجود "نزاع جديد وسياسي مدمر" يتضمن نزاعات بين الحكومة الاتحادية والسلطات الإقليمية في كردستان حول الأراضي في شمال العراق وشرقه لا سيما المناطق التي يقع فيها عدد من حقول النفط والمدن الهامة (ICG ٢٠٠٩a:٣)

وبلغت حدة النزاع درجة دعت البعض إلى تشبيهه كل من مدينتي النزاع كركوك والموصل "بسرانيفو" العراق، ففي هاتين المدينتين تضافرت العلاقات العرقية الدينية المعقدة مع أجدات المنظمات المجتمعية المتنافسة في إذكاء التوتر العالي والنزاع المحلي المتكرر. وتقول مجموعة الأزمات الدولية إن تضاؤل التأثير الأمريكي في العراق، قد يسارع بتركيز الأزمة في الأقاليم وما يصاحبه ذلك من مضمونات على البلاد بشكل عام، وترى أن واحدة من النقاط المقلقة تتمثل في "اختفاء الخط الأخضر" وهو الحد الذي فصل بحكم الواقع في الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ بين المناطق الكردية والمناطق الخاضعة لسلطة الحكومة المركزية.

وبعد الغزو الأنجلو-أمريكي في عام ١٩٩١ للعراق وبدعم من القوات الأمريكية، عبرت القوات الكردية ذلك الحد وأخضعت تحت سيطرتها مناطق شاسعة محددة من حيث طابعها الديموغرافي على أنها ذات أغلبية كردية. ومن أهم القضايا في تلك المناطق وجود سكان من أصل عربي كان النظام البعثي قد استقدمهم ليحلوا في بعض القرى والمحلات محل أكراد أجلاهم النظام السابق ووطنهم قسراً في مناطق أخرى وأخضعهم لما أسماه المسؤولون الأكراد إلى «التعريب» (ICG ٢٠٠٩a:١١) وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، قال مسؤول كردي رفيع المستوى "إن الخط الأخضر هو خط وهمي وضعه نظام صدام، فنحن لا نؤمن به ولم نؤمن به أبداً، ولن يحدد هذا الخط حدود كردستان الحقيقية"٦ وكان ذلك الخط قد استبدلت به القوات الأمريكية خطاً آخر دعت «خط الزناد» والذي يمتد من المنطقة الحدودية الشمالية المتاخمة مع سوريا إلى الحدود الإيرانية، ويمر بثمان محافظات.

وعلى ضوء الأحداث السابقة في تاريخ المنطقة، يمكن القول إن أوائل الضحايا في حالة نشوب نزاع جديد سيكونون ممن يجبرون على الرحيل بسبب انتماءاتهم العرقية. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أودى انفجار انتحاري في مدينة تازة، ذات الأغلبية التركمانية والشيعية الواقعة قرب كركوك بحياة ٨٥ شخصاً، وكان ذلك الهجوم آنذاك الأعنف خلال سنة كاملة في العراق. ويقول الباحثان الخالدي وتائر (٢٠٠٦:٢٢) إنه "كلما زاد الاختلاط الديموغرافي في منطقة ما (في العراق)، زاد معه احتمالية نشوب العنف الطائفي". ومع الأخذ بعين الاعتبار التركيبة العرقية الدينية في المناطق المتنازع عليها، وتاريخ التنقلات السكانية السابقة، فإنه من الوارد بل من المحتمل أن تشهد تلك المناطق مجدداً عمليات نزوح كبيرة.

وفي محافظة نينوى، تذكر مجموعة الأزمات الدولية في تقاريرها وقوع "اعتداءات مروعة كبيرة" على مجتمعات الأقليات هناك خلال آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (ICG ٢٠٠٩b:i) ولقد كان للنزاع الدائر ما بين القوات الكردية والأحزاب الشيعية المهيمنة وميلشياتها في مدينة الموصل والقرى المجاورة أثر على جماعات الأقليات بما فيها الأقلية المسيحية، والأزديّة، والتركمانية، والشبكيون٧ "ممن يُنظر إليهم كالبداق المستضعفة في سباق لا ينظر إليهم أكثر من النظر إلى علف الدواب." (ICG ٢٠٠٩b:ii) ونتيجة لذلك، فقد كوّنت تلك المجتمعات الأقلية تحالفات معقدة مع السلطات الكردية والأحزاب السنية، ما جعلهم عرضة بشكل خاص لمخاطر تغيرات الولاءات السياسية في المنطقة. وفي غضون ذلك، تعيش الفئات السكانية من سنّة وأكراد في مناطق يشكون فيها أقليات ليست بمنأى عن التهديد والمخاطر. وتشهد نينوى امتداداً لتنافس الجماعات التي أصبح لها بعداً وطنياً جعل من هذه المنطقة "بؤرةً لمعركة عرقية على المستوى الوطني":

"إن العرب والأكراد عالقون في أزمة سياسية مسدودة، يشكل فيها إراقة الدماء والشلل المؤسسي أهم أعراض التحول في خطوط المعركة في البلاد من الصراع بين السنة والشيعية المتمركز بشكل رئيسي في العاصمة إلى قتال عرقي أكثر انتشاراً بين العرب والأكراد ينشب على طول محور الاحتكاك بينهما. وسيكون من شبه المستحيل حل الأزمة دون معالجة أهم القضايا السياسية التي تعم البلاد." (ICG ٢٠٠٩b:i)

وكذلك، هناك بعض علامات الاستفهام حول التفاؤل الرسمي بشأن الوضع الأمني في المدن العراقية الرئيسية فرضها وقوع سلسلة من العمليات التفجيرية في شمال وشرقي البلاد خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٩. ففي تموز/يوليو من ذلك العام، هزت التفجيرات مدينتي سنجار وخرنار الواقعتين قرب الموصل، وفي آب/أغسطس شهدت الضواحي الشرقية والغربية لمدينة بغداد

ووسطها أيضاً انفجارات عنيفة فضلاً عن الاعتداءات الأخرى في الرمادي وبعقوبة. كما شهد تشرين أول/أكتوبر أكبر عمليات تفجيرية مدمرة منذ عام ٢٠٠٧ أودت بحياة أكثر من مئة وخمسين شخصاً عند تفجير سيارة مفخخة أمام ثلاثة أبنية حكومية رئيسية في وسط بغداد ألقى لائمتها نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي على «ثغرات وخروقات كارثية في القوى الأمنية.» (Leian2009) وفي الأيام التالية لتلك الحادثة وقعت العديد من الاعتداءات في مختلف أنحاء البلاد أسفرت عن مقتل العشرات في المناطق ذات الأغلبية السنية والشيعية على حد سواء بما فيها الحلة وكربلاء والرمادي والموصل.

ويذكر نائب مدير برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمجموعة الأزمات الدولية/ جوست هيلترمان، إنَّ تجدد العنف مؤشراً على إخفاق الحكومة في صياغة الاتفاقات المتعلقة بالقضايا الوطنية الحساسة "فسيبقى العنف قائماً في ظل غياب أي اتفاقية سياسية على أعلى المستويات لتتصدى لأهم المسائل التي تجعل العراقيين منقسمين على أنفسهم اليوم وهي: النفط، والأقاليم، والسلطة وكيفية تقاسمها وتشاطرها" (Maher 2009)

٥ النازحون تحت الضغط

تثير الأوضاع المتقلبة أمام صانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية مجموعة من المصاعب الكبيرة. وعلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بصفتها المنظمة الرئيسية المعنية بمسألة النازحين أن تتولى جانباً مهماً من تلك المصاعب يتمثل في تسهيل العودة الطوعية للنازحين واللاجئين في الظروف الملائمة. لكن السؤال هو هل يمكن تحديد مثل هذه الظروف اليوم؟ وهل ستقود الجهود المبذولة لتحقيق "مرحلة انتقالية" من اللجوء إلى تحفيز توقعات العودة غير الواقعية؟ وهل ستحفز النازحين واللاجئين على الشروع برحلة العودة التي قد لا يكون مصيرها الفشل فحسب بل قد يترتب عليها مخاطر كبيرة؟

هناك دليل قوي بأن عدداً كبيراً من النازحين غير قادرين على التنقل مهما قصرت الرحلة للعودة إلى بيوتهم الأصلية، ففي عام ٢٠٠٨، قدرت مجموعة رصد النزوح الداخلي عدد النازحين بـ ٢,٨ مليوناً منهم ١,٦ مليون نازح منذ عام ٢٠٠٣ (IDMC ٢٠٠٨) وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، ذكرت منظمة الهجرة العالمية أن عدد العائلات العائدة بلغ ٤٩,٤٦٤ (٢٩٦,٥٩٨ فرداً) شكل النازحون واللاجئون منهم ٨٩٪ و ١١٪ على التوالي (IOM ٢٠٠٩:١) وكانت منظمة الهجرة العالمية قد بدأت برصد النزوح الداخلي باستمرار بدءاً من عام ٢٠٠٦.

وفي العديد من تقاريرها حول الأوضاع في كل محافظة في العراق، تشير المنظمة إلى دلائل على تحسن أوضاع النازحين بشكل كبير في بعض المناطق خاصة في الغرب والجنوب. لكن التقارير أيضاً تشير إلى وجود مشكلات في بعض المناطق الأخرى خاصة في الوسط والشرق. وفي منتصف عام ٢٠٠٩، ذكر ٦٠٪ من النازحين في استبيان أعدته منظمة الهجرة العالمية رغبتهم في العودة إلى بيوتهم الأصلية في حين قال ٣١٪ منهم إنهم يفضلون البقاء في مواقعهم الحالية أو الانتقال إلى مواقع أخرى (المرجع السابق). وهذا الرقم المذهل يرتبط بمشكلات عدة تتعلق بالعودة، وإعادة الاندماج، والأوضاع الأمنية في مناطق النازحين الأصلية، ومخاطر السفر، وفقدان الوظائف، والمشكلات الكبيرة للعمل في المناطق الأصلية، ومصاعب النفاذ إلى مرافق الرعاية لصحية والتعليم والحصول التموينية، ومصادرة واحتلال ممتلكات النازحين من قبل الغير (IOM ٢٠٠٩:٧) فأربعون بالمائة من النازحين عبروا في الاستبيان عن اعتقادهم بأن بيوتهم استولى عليها الآخرون، أو أنها تعرضت للضرر الكبير إن لم تكن قد دمرت بالكامل. (IOM ٢٠٠٩:٧)

يعيش قرابة خمس النازحين في بيوت بدائية، والعديد منهم يعيشون في فقر مدقع. وقد ظهرت مناطق السكن غير النظامي على أطراف العديد من البلدات حيث تقطعت السبل بهؤلاء النازحين البعيدين عن بيوتهم وغير المتفائلين بعودة قريبتهم لها. وبسبب النظرة العامة لهم على أنهم «غرباء» فلا يلقون ترحيباً من السلطات المحلية. ومع حلول عام ٢٠٠٧، أغلقت محافظات العراق الثمانية عشر حدودها أمام تنقلات النازحين التي لم تقاومها الحكومة المركزية.

وفي شباط/فبراير، أصدرت وزارة المهجرين والمهاجرين أمراً بإنهاء تسجيل النازحين الجدد، ما شكل عبئاً كبيراً على المهاجرين خاصة أن النفاذ إلى المنافع التي تحصل عليها عائلات النازحين أمر مرهون بتسجيلهم كنازحين. عدا عن ذلك، فإن التوطين غير النظامي للنازحين يجعلهم هدفاً مستساغاً للمليشيات، والأحزاب السياسية، والقوات المحلية، وقوات الحكومة المركزية، وكل منها تسعى إلى إحكام سيطرتها على الجميع. وقد سبق أن تعرّض النازحون في بعض المناطق، خاصة في المناطق الحدودية الكردية إلى اعتداءات متكررة، وتعرض للاعتداء أيضاً كل من قديم المأوى أو المساعدة لهم. ٨. وحيث إن العديد منهم ما زالوا يعيشون تحت وطأة هذه الظروف فهذا مؤشر بالصعوبة الكبيرة المكتنفة لعودة النازحين إلى بيوتهم السابقة.

العديد من النازحين يفكرون بإمكانية العودة، أو زيارة بيوتهم السابقة أو أحيائهم على الأقل لتقييم الوضع الأمني هناك وفرص العمل والخدمات الصحية والمدرسية. وبعضهم الآخر يسعى لاسترجاع بعض الوثائق الأساسية وعلى رأسها بطاقات الحصص التموينية، أو لتحصيل الإيجارات أو الرواتب التقاعدية. وكثيراً ما تواجههم الصدمة ليس لاستيلاء الغير على ممتلكاتهم فحسب بل لأنهم لم يعودوا يميزوا أحيائهم التي تركوها قبل فترة وجيزة لا تزيد على سنتين أو ثلاث. فقد غير التطهير العرقي الطابع الاجتماعي والثقافي لكثير من المناطق في بعض المدن خاصة في بغداد وضواحيها، ما يتطلب على الراغب بالعودة بذل الجهود المضنية للاندماج في بيئة جديدة قد تكون غير مضيافة أصلاً. ووفقاً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، بلغ عدد العائدين طواعية خلال ستة الشهور الأولى من عام ٢٠٠٩ حوالي ٧٩,٠٠٠ نازح، حيث عادوا إلى مساكنهم الأصلية، وهي نسبة لا تشكل أكثر من ثلاثة بالمائة من العدد الكلي للنازحين المدرجين على قائمة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. فتلك العودة إذن تطور متواضع خاصة عند الأخذ بعين الاعتبار التوقعات بأن أعداداً كبيرة منهم سيعودون إلى بيوتهم (UNHCR ٢٠٠٩f). ومن النازحين أيضاً من يسعى إلى التنقل داخل العراق من مكان إلى آخر وبعضهم يعبرون الحدود ليصبحوا بمثابة اللاجئين. ويقول رئيس بعثة منظمة الهجرة العالمية في عمان، رفيق طاشنان إنه ما زال هناك تحرك للاجئين باتجاه الأردن واصفاً هذا التحرك بأنه "توجه مثير للاهتمام". (Prushner ٢٠٠٩)

٦ الإقصاء

لم تبذل الحكومة من الجهود سوى القليل في مساعدة النازحين واللاجئين على حد سواء، فجميع شؤون الهجرة والتهجير تقع بشكل رئيسي ضمن صلاحيات وزارة المهجرين والمهاجرين التي أنشأتها سلطة الائتلاف المؤقت عام ٢٠٠٣ لغرض أساسي هو معالجة العودة المتوقعة للاجئين الذين كانوا قد هاجروا لوذاً بالفرار من النظام البعثي السابق. وبهذا السياق يقول وزير المهجرين والهجرة عبد الصمد رحمن سلطان واصفاً مهام وزارته:

”إجراء تقييمات الاحتياجات، وتوزيع مساعدات الإغاثة الطارئة، وضمان توفير الأمن الاجتماعي، وإنصاف المنصرين من أثر القوانين غير العادلة التي نزعت الجنسية عنهم، والارتباط بسلطة نزاعات الممتلكات العراقية، والتعاون مع وزارة حقوق الإنسان في دعم حقوق النازحين، وإبلاغ أقارب المفقودين عند اكتشاف المقابر الجماعية أو جثث الأشخاص المقتولين من قبل النظام السابق.“
(Sultan ٢٠٠٧:١٦)

أما الباحث ساسون فيقول إنه يصعب تحديد أي خطوات ملموسة اتخذها الوزارة لصالح المستفيدين المحتملين (Sassoon ٢٠٠٩:٢٩). ويؤكد الوزير بنفسه الغياب الحاد للمصادر قائلاً إن وزارته في حاجة ماسة للخبرات والمعلومات والدعم المالي ”وبدون هذه المتطلبات وما لم نلق التزاماً من قبل الحكومة، فإن الوزارة لن تتمكن من الاضطلاع بواجباتها على النحو المطلوب.“
(Sultan ٢٠٠٧: ١٦)

وحتى مسؤولون أمريكيون أقروا بتلك المشكلات مدركين الأثر المحبط على النازحين جراء ”انخفاض الدعم المالي، وارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض النمو في القطاع الخاص، وحدة العجز في السكن، وضعف الخدمات الحكومية“ (Secretary of Defense ٢٠٠٩) ومن جهة العائدين المحتملين من الخارج، فقد عبروا عن استيائهم لأن الحكومة لا تبذل ”أي جهد حقيقي يذكر“ بشأنهم (المرجع السابق)، ومن بين اللاجئين في سوريا، والأردن، ولبنان، ممن أجابوا على مسح أجرته حديثاً وحدة تطوير السياسات وخدمات التقييم في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، عبّر كثير منهم عن شعورهم بالإقصاء عن الدولة العراقية التي نظروا إليها على أنها تخلت عنهم منذ أن غادروا البلاد (UNHCR ٢٠٠٩C:٥٤) كما ينظرون إلى العرض الحالي المتمثل بمنح كل عائلة من العائدين مبلغاً قدره مليون دينار عراقي (ما يعادل ٨٥٠ دولار أمريكي) عدا عن تغطية أجور السفر إلى العراق وأجور التنقل داخل القطر على أنه غير كافٍ أبداً. وفي عام ٢٠٠٨، لم يتمكن المسؤولون العراقيون من ملئ الطائرة التي تعاقدوا معها لنقل اللاجئين من القاهرة إلى بغداد رغم عرضهم المجاني (Nashaat and Minnick ٢٠٠٨:٣)

٧ مشكلة الأرقام

تقدم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مجموعتين من الإحصاءات تضمنان "أرقام التخطيط" لاستخدام اللاجئين الذين يعيشون في الدول المجاورة في العراق. تضم المجموعة الأولى الأرقام الرسمية التي حصلت عليها المفوضية من الحكومة العراقية، والمجموعة لثانية تضم الأرقام المسجلة لدى المفوضية نفسها. وستبقى المفوضية تعتمد على المجموعة الأولى كمرجعية أساسية لها لغايات وضع السياسات، ولكن الباحثين في المفوضية في الوقت نفسه يقولون إن أرقام المفوضية التي تظهر عدداً أقل للاجئين من أرقام المجموعة الأولى هي أكثر دقة ويوصون باعتمادها لغايات التخطيط الاستراتيجي (UNHCR ٢٠٠٩:٥٧). ومنذ المرحلة المتأخرة للنزوح الجماعي عام ٢٠٠٩، اختلفت الآراء حول حجم تنقلات اللاجئين. وتقدم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين رقماً رأسياً لعدد اللاجئين تقدرهم بحوالي مليوني لاجئ، كما تذكر بحذر شديد إن: "ما مجموعه مليون إلى مليوني" عراقي يعيشون في البلدان المجاورة للعراق وإن "أكثر من ٣٠٠,٠٠٠" مسجلون لدى المفوضية (UNHCR ٢٠٠٩d).

وفي تقييم أجراه مؤخراً الباحثون في وحدة تطوير السياسات وخدمات التقييم حول عمليات المفوضية الخاصة بالعراقيين في كل من سوريا والأردن ولبنان، لوحظ أن التقييمات الرسمية لعدد اللاجئين بلغ ١,١ مليوناً في سوريا، و٤٥٠,٠٠٠ في الأردن، و٥٠,٠٠٠ في لبنان (UNCHR ٢٠٠٩c) ولاحظ فريق الباحثين أيضاً مجاميع أقل من ذلك ممن تسجلوا لدى مكاتب المفوضية هم ٢٠٦,٠٠٠ في سوريا، و٥٢,٠٠٠ في الأردن و١٠,٠٠٠ في لبنان (المرجع السابق) يضاف إلى ذلك إعداد لا يستهان بها من العراقيين اللاجئين في مصر وتركيا (أنظر الجدول) ١٠.

يُتسم نمط تنقلات اللاجئين وحجم وتركيب مجتمعاتهم بالتعقيد وذلك نتيجة تعدد تنقلاتهم من دولة إلى أخرى في بلدان المشرق العربي منذ فترة طويلة، وفي سلسلة من التحليلات الإبداعية، أظهر الباحث تشاليتارد (٢٠٠٢b, ٢٠٠٥a, ٢٠٠٢c, ٢٠٠٢b, ٢٠٠٢a) أن الهجرات العراقية تابعت جيلاً بعد جيل، وتنوعت أسباب هجرتهم فمنهم من هاجر للاستثمار في الأعمال خارج البلاد، ومنهم من هاجر بحثاً عن العمل، أو للدراسة، أو لللاجئ، أو للجوء. واستقر بعضهم في بعض المدن العربية كعمّان ودمشق وحافظوا على روابطهم مع العراق، تلك الروابط التي بدأت توجد نمطاً جديداً من التنقلات المعقدة.

أما طريقة تعامل حكومات البلدان المضيفة مع العراقيين فتزيد من تعقيدات الإجابة على التساؤل: من يجوز اعتباره "لاجئاً"؟ فأبي من بلدان اللجوء وهي سوريا والأردن ولبنان لم توقع على اتفاقية عام ١٩٥١ ولا على بروتوكولها ١٩٦٧. ولا تنفذ أي من الدول المذكورة عمليات تحديد وضع اللاجئين فيها، فكل واحدة منها قبلت دخول العراقيين إلى أراضيها بصفة "ضيوف" أو "زائرين" لا غير، ما يعني عدم وجود أي سجل رسمي لتعداد العراقيين الذين يمكن أن تؤهلهم بعض الظروف الأخرى ليكونوا لاجئين بصورة رسمية. ١١ أما من ناحية إحصاءات المقيمين العراقيين والمتوافرة في تلك البلدان فقد تضمنت أناساً رحلوا عدة مرات من وإلى تلك البلاد أثناء مراحل مختلفة من مراحل النزوح وفي كل مرة كانت السجلات الإحصائية تسجلهم من جديد، عدا عن أن بعض المعابر الحدودية تسجل عدد جميع الأفراد عند الدخول ولكنها تسجل عدد العائلات فقط عند الخروج، ما يستدعي التعامل بحيطه وحذر مع مثل هذه الأرقام المتوافرة لدى السلطات حول المهاجرين العراقيين في كل دولة.

ويزداد الأمر صعوبة على ضوء نتائج المسوحات التي أجرتها مؤخراً المنظمات غير الحكومية، ومراكز الأبحاث والاستشارات، والمؤسسات الحكومية. ففي الأردن مثلاً، عمل معهد البحوث النرويجي (فافو) عن كثب مع الحكومة في عمّان وأعد مسحاً شاملاً في عام ٢٠٠٧ أظهر بأن «العدد الفعلي للعراقيين المقيمين حالياً في الأردن رهن للتكهنات لا غير.. وأن العدد المقدر بمليون شخص أي ما يعادل ١٨٪ من عدد السكان في الأردن هو رقم غير مبني على أسس واقعية». (Fafu ٢٠٠٧:١). كما يشير المسح أيضاً إلى أن الأردن استضاف نصف هذا العدد المذكور والبالغ حقيقة ما بين ٤٥٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف عراقي مقيم.

جدول ١: اللاجئين العراقيون في البلدان المجاورة للعراق
الأرقام المعدة لغايات التخطيط من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين كانون ثاني/يناير ٢٠٠٩

القطر	المجموع القطري	عدد الأفراد الذين يتلقون المساعدة من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين
الأردن	450,000	56,000
سوريا	1,200,000	236,000
لبنان	50,000	12,000
مصر	40,000	15,000
تركيا	7,000	7,000
جمهورية غيران الإسلامية	58,000	58,000
دول الخليج	15,000	2,700
المجموع	1,955,000	395,700

المصدر: UNHCR ٢٠٠٩d

وفي مصر ١٢، ذكرت وزارة الخارجية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أن عدد اللاجئين العراقيين تراوح ما بين ٧٠,٠٠٠ إلى ١٥٠,٠٠٠ (صحيفة الأهرام ٢٠٠٨). وبعد ستة شهور، أشار مسح أعدته الجامعة الأمريكية في القاهرة بالتنسيق مع الحكومة المصرية من خلال مركز المعلومات ودعم القرارات إلى أن عدد اللاجئين العراقيين في مصر أصبح ١٦,٨٥٣ أي بمعدل انخفاض ما بين ست إلى تسع مرات عن التخمينات السابقة (٢٠٠٨:٢٥) (AUC)

وأشارت تلك المسوحات إلى أن الأرقام الحكومية الرسمية لا تعدو أن تكون تخمينات مبالغ بها. ويعلق تقرير أصدرته وحدة تطوير السياسات وخدمات التقييم في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مؤخراً على ذلك قائلاً:

”في الأيام الأولى من العملية (عملية اللجوء العراقي) وعندما كانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين متحمسة لنشر الوعي بالأزمة (شأننا شأن وسائل الإعلام والعديد من أعضاء جماعات اللاجئين ومناصرة حقوق الإنسان)، تبنت المفوضية دون أي تردد التخمينات المقدمة من حكومات الأردن ولبنان وسوريا، ولكن مع تسارع حملة الوصول للاجئين التي أطلقتها المفوضية، أصبح من الواضح بأن عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية أقل بكثير من تلك التقييمات..ورغم ذلك تابعت المفوضية اقتباس التقديرات الرسمية الأعلى.“ (UNHCR ٢٠٠٩c:٤٨)

وربما كان يُنظر لبعض الأرقام «الرأسية» على أنها ذات قيمة كبيرة في الحصول على المساعدات والدعم السياسي، لكن ذلك قد يعني بأن الحوادث الأخيرة لم تؤخذ على محمل الجد كما يجب، ومن الصعب حصر عدد اللاجئين المستوطنين ذاتياً بشكل دقيق والذين يعيشون في بعض الأماكن الحضرية.

ينتشر الكثير من اللاجئين العراقيين في المدن الكبرى، ويرغب بعضهم بإخفاء هويته خوفاً من حكومته أو من النزاعات السياسية المعادية، أو خوفاً من الحكومة المضيفة، أو خوفاً من أن يُجبروا من خلال نظام الدعم الدولي على العودة إلى بلدتهم حيث انعدام الأمن والأخطار المحدقة بهم. وفي مصر، تعتقد كبرى منظمات اللاجئين أنّ العديد من العراقيين يخفون حضورهم نتيجة المخاوف التي تتناهبهم إزاء وضعهم القانوني أو خوفاً من أن يتسبب انتمائهم لعرق معين أو طائفة معينة بمعاملة الآخرين لهم بشكل غير مرغوب به. ١٣. يضاف إلى ذلك أنّ المسوحات التي أجريت مؤخراً لربما أخفقت في حصر الأشخاص الذين ينتقلون بين المدن في الإقليم و/أو الذين يتكرر تحاليمهم إلى العراق ومنه.

أما في سوريا والأردن، فهناك قيود على دخول البلاد بمعنى أن الرحلة خارج هذين البلدين هي رحلة الالعودة. ونتيجة لذلك فقد يصحح الأشخاص الذين يذهبون للعراق لأغراض الزيارة ثم يعاودون الدخول إلى بلدان الجوار فاقدين صفة المهاجرين وبالتالي فإنهم يصبحون غير منظورين من قبل السلطات. عدا عن ذلك، فإن اللاجئين من غير الراغبين في الدخول في خطط إعادة التوطين (وغالبا ما ينظر إليهم على أنهم لاجئون نتيجة تسجلهم لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين) قد يخفون وجودهم. ١٤. أما في لبنان، فيثير وجود عدد كبير من المهاجرين غير الموثقين التساؤلات حول كافة التقديرات الخاصة بعدد العراقيين هناك. ويبقى التساؤل حول الأرقام مسألة مقلقة وصعبة، لكن الأمر الواضح هو أنه مهما كان عدد اللاجئين فما زال عدد العائدين قليلاً جداً. وتذكر وحدة تطوير السياسات وخدمات التقييم لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أنّ عدد العائدين المستقلين (أي المسافرين من كافة المواقع إلى العراق دون الحصول على أي مساعدة رسمية) قد انخفض إلى النصف تقريباً بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ليصل إلى قرابة ٢٥,٠٠٠ عائد (UNHCR ٢٠٠٩C:٣٣,٥٤)

ويشير مسح أجرته مؤسسة إيبسوس IPSOS في سوريا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى أنه من بين قرابة الألف لاجئ ممن أجابوا على الاستبيان، ٦,٥٪ لم يعرفوا إذا ما كانوا يريدون العودة أم لا، في حين ذكر ٨٩,٥٪ منهم أنه لا نية لهم في العودة إلى بلادهم (UNHCR ٢٠٠٨:٣)

وفي مصر، وجد الباحثون في القاهرة أن نسبة ما لا يزيد على ٨٪ من اللاجئين كانوا يرغبون في مغادرة مصر وأن عدداً قليلاً من تلك النسبة كانوا ينوون الرحيل (al et Fargues, ٢٠٠٩:٤٨). وبعد إجراء مسوحات موسعة في الأردن وسوريا ولبنان في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩، حين انتشر اعتقاد كبير بأن الظروف في العراق قد أصبحت مواتية للعودة، ذكر فريق البحث في وحدة تطوير السياسات وخدمات التقييم أن عدداً لا يستهان به من اللاجئين عبّروا عن عدم وجود النية لديهم في العودة "تحت أي ظرف كان" (UNHCR ٢٠٠٩c: ١). وتثير هذه النتائج أسئلة محرّجة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في العراق حيث ما زالت المفوضية تستعد رسمياً لاستقبال وشيك "لأعداد كبيرة" من العائدين. (UNHCR ٢٠٠٩b: ٢)

٨ الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية

الصدمة الأولى في هذا الوضع هو كراهية اللاجئين للعودة رغم كل المصاعب التي يعيشونها، فمعظمهم يتمتعون حتى الآن بنوع من الأمن الجسدي رغم إنهم يواجهون مشكلات كبيرة تتعلق بالدخل، والعمل، والسكن، والصحة، والتعليم.

يعيش معظم اللاجئين العراقيين في سوريا والأردن وكلا البلدان غير موقعان على اتفاقية ١٩٥١ وبالتالي لا خبرة لأي منهما في التعامل مع اللاجئين غير اللاجئين الفلسطينيين ولا يوجد أي تشريع فيهما بخصوص اللجوء في حين تتمتع الدولة بسلطة شمولية وتدخلية قوية. ورغم تلك المشكلات، استفاد اللاجئون مما تراه المفوضية توسعاً فعالاً "لفضاء الحماية"، وهذه الفكرة مستوردة من فكرة أخرى هي "الفضاء الإنساني" التي تنطبق بشكل خاص على العراقيين. ووفقاً للباحث بارنز، تصف فكرة فضاء الحماية "البيئة التي تمكن من توفير النشاطات الحمايية والتي من خلالها يصل مستوى توفير الحماية أعلى مستوى له. إن فضاء الحماية كوسائل يتمدد ويتقلص، لذلك فهو بحاجة إلى بذل العديد من الجهود لضمان توافره وامتداده." (Barnes ٢٠٠٩:١٢)

فما هي السمة الرئيسية لهذا الفضاء إذا ما اعتبرت الحماية على أنها ضمان النفاذ إلى الإقليم والأمن الجسدي؟ في البدء كانت سوريا والأردن مضيفتين للاجئين العراقيين، ولكن في عام ٢٠٠٦، فرض الأردن قيوداً على دخول العراقيين الذكور من الفئة العمرية ما بين ١٧ إلى ٣٥ سنة، وفي عام ٢٠٠٧، فرضت سوريا شروط حصول العراقي على تأشيرة عدا عن بعض الضوابط الأخرى. وفي كلتا الحالتين، يقال بأن القيود المفروضة قد فرضت بأمر من الحكومة العراقية نفسها، بمعنى أنها أرادت أن تحد من خروج مواطنيها من البلاد. أما في مصر، فقد كان بمقدور العراقيين في البدء دخول أراضيها بموجب تأشيرة سياحية قابلة للتجديد، لكن الحصول على هذه التأشيرة أصبح في غاية الصعوبة في أواخر عام ٢٠٠٦. أما في لبنان، فقد كان هناك مشكلات أكبر بكثير تمثلت في تعرض العراقيين المخالفين للإقامة إلى الحجز والتسفير (رغم تخفيف هذه القيود في عام ٢٠٠٨).

ورغم تنوع هذه الأنظمة المتغيرة، فإن معظم العراقيين يتمتعون بالدرجة الأساسية من الأمن، وتقول المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إن السياسات قد كانت «إيجابية على غير المتوقع» كما لاحظت أن جهودها التي بذلتها في توسيع نطاق «فضاء الحماية» لقيت نجاحاً كبيراً. (UNHCR ٢٠٠٩:١٣) وتشير وحدة تطوير السياسات وخدمات التقييم في تقرير لها في تموز/يوليو ٢٠٠٩ أن مثل هذا الفضاء قد اتسع بشكل رئيسي نتيجة استدامة نشاط المفوضية الذي أثمر عن نتائج فعالة تمثلت في الحد من تسفير اللاجئين، ومنح العراقيين حرية عبور الحدود، ومنح اللاجئين الحق في فرص العمل والخدمات التعليمية والصحية، واعتراف السلطات المحلية بخدمات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في خدمات الرصد والدعم، وإقامة التعاون بشأن خطط إعادة التوطين. وتذكر وحدة تطوير السياسات وخدمات التقييم على وجه الخصوص واحدة من النتائج المتمثلة في انخفاض التركيز الإعلامي على ظروف اللاجئين العراقيين الصعبة قائلة: «وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على امتداد فضاء الحماية» (UNHCR ٢٠٠٩:١٥-١٦)

وتكتسب هذه الملاحظات أهميتها لا لأنها تؤكد على نجاح تدخلات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فحسب، بل لأنها تركز على المشكلات الرئيسية التي ما زالت تواجه صانعي القرارات والمشتغلين بدعم اللاجئين. أما الإشارة إلى التغطية الإعلامية فهي تركز على المصاعب المحيطة بالوضع الحالي لأن تغطية كامل جوانب الأزمة العراقية قد انخفضت بشكل كبير لتغير اهتمامات وسائل الإعلام (وفقاً لأولويات السياسة الخارجية الأمريكية) لتتركز أكثر على أفغانستان.

هناك افتراض بأن أزمة اللاجئين بحد ذاتها قد انتهت وأن أعداداً كبيرة من اللاجئين قد أوشكوا على العودة، وفي هذا الوضع بالذات، قد يصبح فيه اللاجئون العراقيون خارج «مدى الرؤية» وسينظر إليهم على أنهم مشكلة ثانوية، وفي حال لم يتصرفوا وفقاً للتوقعات فإنهم سيصبحون من الفئات السكانية التي تتطلب اهتماماً علاجياً خاصاً. ١٦. أما الترتيبات التي تتخذ من أجل تأمين الحماية للاجئين العراقيين فهي غير نظامية وغير مستقرة، فلا يوجد سياسة إقليمية، ولا يوجد أي إشارة على احتمال اتخاذ مثل هذه السياسة، وتوفير الحماية يأتي على أساس تلبية أغراض مباشرة محددة وفقاً «لتفاهات» بين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والسلطات التي يدعوها أحد موظفي المفوضية «بأنظمة التسامح» (UNHCR ٢٠٠٩:٥) و(١٩) ورغم إن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين يمكنها أن تدعي الفضل في التفاوض حول العلاقات العملية في كل دولة، فإن الوضع ما زال مجهولاً وما زال بحاجة إلى مناهج أكثر انتظاماً وتنسيقاً وليونة.

٩ إعادة التوطين

ازدادت ظروف اللاجئين تعقيداً مع محدودية حجم برنامج إعادة التوطين، ومن بين كافة اللاجئين في العالم، لا يستفيد من برامج إعادة التوطين أكثر من واحد بالمائة منهم (UNHCR ٢٠٠٩:١٢) وفي عام ٢٠٠٨، أعيد توطين قرابة ١٧,٨٠٠ عراقي في بلدان أخرى ضمن برامج للتوطين دعمتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. (المرجع السابق) ومنذ تلك الفترة، تسارعت عملية إعادة التوطين وازداد عدد العراقيين المقبولين للهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فوصل عددهم قرابة ١٠,٠٠٠ خلال فترة سبع الشهور الأولى من عام ٢٠٠٩ (١٧:٧) (IRC ٢٠٠٩) ومن المحتمل أن تلك العملية التوطينية يصاحبها إعادة توطين مماثلة في أوروبا تعني تسارع توطين العراقيين اللاجئين أكثر من إعادة توطين النازحين، ورغم ذلك فإن العدد الكلي للأشخاص المعاد توطينهم هو عدد متواضع لا يلبى الطلب العام عليه. ١٨. وقد أشارت بعض الحكومات إلى أنها قد وصلت إلى الحد النهائي في قبول اللاجئين للتوطين في حين اختارت دول أخرى كألمانيا مثلاً التمييز بين العراقيين المقبولين لديها مفضلة بعض الأقليات العرقية التي لا تشكل سوى جزءاً بسيطاً من عدد اللاجئين الإجمالي. ١٩.

وفي تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٩، قدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين العراقيين المحتاجين لإعادة التوطين بنصف مليون تقريباً (UNHCR ٢٠٠٩) وفي هذه المرحلة، أحالت المفوضية ٨٢,٥٠٠ حالة إلى السلطات المعنية في الدول التي أبدت استعداداً لقبول العراقيين لديها، وعبرت عن قلقها بأن ٤٠٪ منهم فقط قد استعدوا لاستكمال معاملاتهم على وجه السرعة وذلك لتسهيل تنقل الأشخاص الأكثر استخفافاً (المرجع السابق). ومن المحتمل أنه في الظروف الحالية للآراء لإزاء العراق، سوف تتوقف الدول عن النظر في خيارات إعادة التوطين. في غضون ذلك، أنشأت بعض الدول الأوروبية برامج للعودة الطوعية للاجئين. وفي تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٩، سعت بريطانيا إلى تسفير بعض العراقيين بالقوة، كما أعيد كثير منهم من قبل السلطات العراقية في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وكذلك الدانمرك والنرويج سعنا إلى تسفير بعض اللاجئين قسراً.

أما إعادة التوطين في البلدان العربية، فلا يراه العديد من اللاجئين العراقيين خياراً خاصة وأن الحكومات المضيفة أعلن بوضوح عن عدم رغبتها بتوفير حقوق الإقامة لهم. ولذلك تقطعت السبل بالكثير من اللاجئين الذين يواجهون احتمال العيش في الخارج لفترات طويلة (بل ذهب بعضهم إلى إن ما يجري لهم هو كما حدث للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية) وفتور رغبة الحكومات وشبكات الدعم لمساندتهم، وإضافة لكل ذلك، فهم يعانون بالأصل من ظروف جد صعبة.

إنّ هذا التقرير لا يمكنه أن يراجع بالتفصيل المشكلات المرتبطة بالعمل، والدخل، والسكن، والخدمات الاجتماعية الأساسية، لكن هناك دليل دامغ بأن تلك الظروف تزداد سوءاً وشدة على المهجرين واللاجئين، الذين يواجهون على الأغلب مشكلات مادية حادة بعد استنزافهم لكل مدخراتهم التي حصلوا عليها غالباً من بيع بيوتهم العائلية في العراق. وقال أكثر من نصف اللاجئين المجبيين لأسئلة الاستبيان في القاهرة إنهم قد باعوا كل ممتلكاتهم قبل مغادرة العراق، ولم يعد لديهم شيء هناك ما يزيد أمر عودتهم صعوبة، في حين أنهم يواجهون حياة صعبة في مصر نتيجة انعدام الدخل.

وفي كافة الدول العربية، يواجه العراقيون مشكلات حادة في العمل، فمعظمهم لا يمتلكون حق العمل هناك، ويجبرون على الدخول في العمل في القطاع غير النظامي مع ما يكتنف ذلك من مشكلات كبيرة في حالة النساء والعائلات التي تعليها الإناث. ويشير الباحثون إلى أنّ العديد من عائلات اللاجئين تلقوا حوالات مالية من أقاربهم في العراق، وفي مصر بالذات، قال الباحثون إنّ هناك ازدياد في عدد اللاجئين العراقيين المعتمدين على دخلهم من تلك الحوالات (Fargues et al ٢٠٠٨:٨)

أما النفاذ للتعليم والخدمات الصحية فهي تختلف من مكان لآخر، ففي بعض الحالات عملت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على تقديم بعض من هذه الخدمات، ومع ذلك فما زال العراقيون في بعض الدول متأثرين بإقصائهم عن الخدمات العامة. ويقول الباحثون في القاهرة إنه «في نهاية المطاف، يبقى اللاجئون في طي النسيان ولا تنتهي مشكلتهم إلا باتخاذهم القرار الصعب بالعودة أو بقبول إعادة توطينهم» (Fargues et al ٢٠٠٨:٨) وإن هذه الظروف التي يرحون تحتها هي التي تزيد من أعداد اليائسين من اللاجئين الذين يدخلون في قنوات غير نظامية للهجرة أملين في الحصول على ملاذ آمن في الدول التي يرغبون في اللجوء لها. ٢٠.

١٠ وماذا بعد؟

في عام ٢٠٠٨، أصدرت منظمة العفو الدولية تقييماً يحمل انتقاداً لاذعاً للأحداث في العراق وخلص التقييم إلى إخفاق المجتمع الدولي في تقديم الاستجابة الكافية لتلك الأحداث:

”بل إن الحكومات دأبت على تجاهل الأزمة أو تشويه الحقيقة لأسباب سياسة منها على سبيل المثال أن تحاول دعم ادعاءات الجهاز العسكري في تحقيقه ”للنجاح“ أو لإقصاء نفسها عن المسألة“ (Amnesty International ٢٠٠٨)

منذ ذلك الوقت، تضاعفت الجهود على إعادة التوطين، ومع ذلك تبقى المشكلة المحورية على ما هي عليه دون حل، وتبقى الحكومات، بما فيها الحكومة العراقية، منكراً و/أو محرّفةً لحقيقة خطورة الأزمة. لقد تضاعفت المشكلة بالفعل مع استعداد الإدارة الأمريكية للرحيل عن العراق، ما يبرز بشكل أساسي الحاجة للعمل قبل أن يزاح العراق من على أولويات الأجندة الدولية.

لقد جاء هذا التقرير ليحدد المبادئ الرئيسية التي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار صانعو السياسات في الحكومة، وفي منظمات الهجرة، وفي الشبكات الإنسانية. والتقرير لا يروج لسياسة ما باستفاضة لأن مثل هذا الأمر يتطلب بحثاً مدروساً في كل بلد لجأ إليه العراقيون بحثاً عن الملاذ الآمن. إن ما يشير التقرير إليه هو أنه ما لم تراعى بعض المبادئ في السياسة بشكل عام، فسرعان ما ستواجه الحكومات والمنظمات حالات طارئة جديدة وغير مستحبة.

١. من الضروري الاعتراف رسمياً بمدى وخطورة النزوح الداخلي في العراق والهجرة القسرية منه، وكذلك الإقرار باحتمال حدوث تنقلات جماعية مجدداً في ظل مشكلة غياب الأمن المستعصية خاصة في المناطق الشمالية من البلاد.

٢. التوقعات غير الصحيحة حول العودة قد تحثّ النازحين واللاجئين على شروعهم برحلات عودة غير واقعية قد تكون خطيرة أيضاً إلى مواقع غير مضيافة. ولا يجب أن تبذل أي محاولات لتسفيرهم قسراً.

٣. لا يمكن ربط أي توقع بالعودة الجماعية إلا بالجهود المستدامة التي على الحكومة بذلها في العراق لمساندة النازحين وذلك من خلال معالجتها لمشكلات النفاذ للأرض والممتلكات والتوظيف والدخل والخدمات الاجتماعية الأساسية العامة.

٤. لا بد من إعداد الترتيبات الحثيثة من أجل حماية العراقيين في الخارج، لأن ”تحمل“ الجهة المضيفة للاجئين أو النازحين لا يمكن أن يكون في أفضل صورة له أكثر من إجراء قصير الأمد. وعلى المنظمات المعنية أن تبحث في كيفية الارتباط مع الحكومات في الشرق الأوسط لتقديم منهج متكامل فيما بينها.

٥. رغم امتعاض بعض الدول من قبول العراقيين، هناك حاجة ضرورية لبرامج إعادة التوطين لتجنب عزل اللاجئين وتهميشهم في الشرق الأوسط فالعزلة والتهميش نتيجتهما دخول اللاجئين في شبكات الهجرة غير النظامية وما تكتنفه من أخطار.

٦. لا بد من إجراء المزيد من البحوث للكشف عن حجم مشكلة النزوح الحالية، والتغيرات الحاصلة في الظروف وأنماط تنقلات العراقيين ومضمونات ذلك على الحكومات والمنظمات غير الحكومية العاملة في الشرق الأوسط وخارجه. وينبغي على مثل هذه البحوث أن تقف بكل جدية على ما يجري على أرض الواقع متجنباً التحيزات والتحيزات وكذلك أي رغبة في ”تشويه“ أو تجاهل الحقائق غير المرحب بها.

- Al Ahram Weekly (2008) Trapped between Egypt and Iraq', AI-Ahram Weekly, 10-16 April.
- Al-Khalidi, A and Tanner, V. (2006) Sectarian violence: Radical groups drive internal displacement in Iraq, Washington: Brookings Institution.
- Amnesty International (2008) Iraq: Rhetoric and reality: The Iraqi refugee crisis, London: Amnesty International. Available: <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE14/011/2008/en/43d5f798-3637-11dd-9db5-cboobsaed8dc/mdel40112008eng.html>
- Amnesty International (2009) Amnesty International report 2009, London: Amnesty International. Available: <http://thereport.amnesty.org/en/regions/middle-east-norfh-africa/iraq>
- Ashton, A. (2009) 'UN alters its Iraq refugee guidelines: Modesto Bee (Modesto, CA), 7 May. Asquith, C. (2003) 'Righting Iraq's universities'. New York Times, 3 August.
- August, o. (2009) 'Britain has sent us to our deaths, say deported Iraqi asylum-seekers'. The Times, 27 October.
- Bames, A. (2009) 'Realizing protection space for Iraqi refugees: UNHCR in Syria, Jordan and Lebanon', New Issues in Refugee Research, No. 167, Geneva: UNHCR.
- Boyd, C. (2009) 'Germany accepts 400 Iraqi refugees: Christian Today, 8 March. Bremer, L.P. (2006) My year in Iraq, New York: Simon & Schuster.
- Brookings (2009) Iraq index: Tracking variables of reconstruction and security in postSaddam Iraq, 20 August, Washington: Brookings. Available: <http://www.brookings.edu/saban/^/media/Files/Centers/Saban/Iraq%20Index/index20090820.Pdf>
- Bumiller, E. (2009a) 'Iraq can't defend its skies by pullout date, U. S. says'. New York Times, 28 July.
- Bumiller, E. (2009b) 'With boots in Iraq, minds drift to Afghanistan', New York Times, 31 July.
- Campaign Against Sanctions on Iraq (2003) Notes on 'integrated humanitarian contingency plan for Iraq and neighbouring countries'. Available: <http://www.casi.org.uk/info/undocs/ocha030107otes.html>
- Chatelard, G. (2002a) 'Jordan as a transit country: semi-protectionist immigration policies and their effects on Iraqi forced migrants'. New Issues in Refugee Research, No. 61, Geneva: UNHCR.
- __ (2002b) Incentives to transit: Policy responses to influxes of Iraqi forced migrants in Jordan, Working Paper No 50, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Florence: EUI, Florence.

- ___ (2002C) Iraqi forced migrants in Jordan: Conditions, religious networks and the smuggling process, Working Paper No 49, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Florence: EUI.
- ___ (2005a) 'Un systeme en reconfiguration. Lemigration des Irakiens de la guerre du Goife ala guerre d'Irak (1990-2003)', in Jaber, H. and Metral, F. (eds.) Monde en mouvements. Migrants et migrations au Moyen-Orient au tournant duXXieme siecle, Beirut: IFPO.
- ___ (2005b) 'Iraqi asylum migrants in Jordan: Conditions, religious networks and the smuggling process: in Borjas, G. and. Crisp, J. (eds.) Poverty, International Migration and Asylum, Studies in Development Economics and Policy, Basingstoke: Palgrave Mcmillan.
- ___ (2009) Migration from Iraq between the Gulf and the Iraq wars (1990-2003): Historical and sociospatial dimensions, Working Paper 09-68, Centre on Migration, Policy and Society, Oxford: Compas.
- Chatty, D. (2003) "'Operation Iraqi freedom" and its phantom million Iraqi refugees', FMR vol. 18, September, p. 51.
- Department of Defense (2009a) Measuring security and stability in Iraq, Washington: Department of Defense. Available: http://www.defenselink.mil/jpubs/pdfs/Measuring_Stability_and_Security_in_Iraq_March_2009.pdf
- (2009b) Measuring security and stability in Iraq, Washington: Department of Defense. Available: http://www.defenselink.mil/jpubs/pdfs/9010_Report_to_Congress_Jul09.pdf
- Fafo (2007) Iraqis in Jordan 2007: Their number and characteristics, Oslo: Fafo. Available: <http://www.fafo.no/ais/middeast/jordan/JIJ.pdf>
- Ferris, E. (2009) 'Going home? Prospects and pitfalls for large-scale returns of Iraqis'. Paper presented at the International Association for the Study of Forced Migration, Nicosia, Cyprus, 28 June-2 July 2009. Available: http://www.brookings.edu/media/Files/re/papers/2009/0702_iraqi_displacementjerris/0702_iraqi_displacementjerris.pdf
- Fargues, P., El-Masry, S., Sadek, S. and Shaban, A. (2008) Iraqis in Egypt: A survey in 2008, Cairo: The American University in Cairo.
- Fawcett, J. and Tanner, V. (2002) The Internally Displaced People of Iraq, Washington: Brookings Institution-SAIS.
- ICG [International Crisis Group] (2008) Failed responsibility: Iraqi refugees in Syria, Jordan and Lebanon, Middle East Report No. 77 Brussels: ICG.
- ___ (2009a) Iraq and the Kurds: Trouble along the trigger line, Middle East Report No. 88, Brussels: ICG.
- ___ (2009b) Iraq's new battlefield: The struggle Over Ninewah, Middle East Report No. 90, Brussels: ICG.

IDMC [Internal Displacement Monitoring Group] (2008) Internally displaced population is estimated to be more than 2.8 million, Geneva: IDMe. Available: [http://www.intemaldisplacemement.org/idmc/website/countries.nsf/\(httpEnvelopes\)/B6CoBo24031DFAoF802570B8005A74D6?OpenDocument](http://www.intemaldisplacemement.org/idmc/website/countries.nsf/(httpEnvelopes)/B6CoBo24031DFAoF802570B8005A74D6?OpenDocument)

IOM [International Organization for Migration] (2009) Monitoring and needs assessments: Assessment of Iraq return, May 2009. Available: <http://www.iom-iraq.net/Library/IOM%20Rerumee%20Assessment%20MaY%202009.pdf>

IRC [International Rescue Committee] (2009) In dire straits: Iraqi refugees in the United States, New York: IRe.

Leiland, J. (2009) 'Scattering of attacks in Iraq', New York Times, 2 November. Maher, H. (2009) 'Iraq begins security review in wake Of explosions', RFE/RL, 21 August.

Marfleet, P. (2007a) 'Iraq's refugees: War and the strategy of exit'. International Journal of Contemporary Iraqi Studies, vol. 1.no. 3,pp. 317-419.

___(2007b) "'Hidden" J" forgotten": Predicaments of the urban refugee'. Refuge, vol. 23, no. 2, pp. 36-45.

___ (forthcoming 2010) 'IDPs and the state: The case of Iraq', in Koser, K. and Martin, S. (eds.) Migration and displacement, Oxford: Berghahn.

Minnick, E. and Nashaat, N. (2008) 'Stuck' in Egypt: Iraqi refugees' perceptions of their prospects for settlement in third countries and their return to Iraq, Cairo: The American University in Cairo.

Prushner, I. (2009) 'Six years after Iraq invasion, Jordan still playing host to thousands of Iraqi refugees', Christian Science Monitor, 10 April.

Sassoon, J. (2009), The Iraqi refugees: the new crisis in the Middle East, London: I. B. Tauris & Company, Limited.

Sultan, A. (2007) 'An unenviable task'. Forced Migration Review (Special Issue on Iraq), pp. 16-17.

UNAMI [United Nations Assistance Mission in Iraq] (2009) Iraq Taza Bombing Situation Report, 13 July 2009. Available: <http://www.reliefweb.mVrw/RWFiles2009.nsf/FilesByRWDocUnidFilename/EGUA-7U8SK6-fullreport.pdf/sFile/fullreport.pdf>

UNHCR [United Nations High Commissioner for Refugees] (2003a) Iraq region: No substantial movements reported, Geneva: UNHCR. Available: <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/iraq?page=briefing&id=3e844f7e4>

___ (2003b) Iraq: Small numbers trickling into Jordan and Syria, Geneva: UNHCR. Available: <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/iraq?page=briefmg&id=3e92eff4>

___(2003C) UNHCR appeals for funds to aid returning Iraqis, Geneva: UNHCR. Available: <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/iraq?page=press&id=3efb03b59>

- ___ (2008a) Assessment on returns to Iraq amongst the Iraqi refugee population in Syria, Geneva: UNHCR. Available: <http://www.unhcr.org/4818sfa82.html>
- ___ (2008b) Asylum Levels and Trends in Industrialized Countries, 2007, Geneva: UNHCR. Available: <http://www.unhcr.org/statistics/STATISTICS/47daae862.pdf>
- ___ (2008c) Iraqis still at the top of the asylum seeker table, despite drop, Geneva: UNHCR. Available: <http://www.unhcr.org.uk/press/PR2008october08.htm>
- ___ (2009a) Eligibility guidelines for assessing the international protection needs of Iraqi asylum-seekers, Geneva: UNHCR.
- ___ (2009b) Facilitating the transition from asylum to return and reintegration in Iraq, Geneva: UNHCR.
- ___ (2009c) Surviving in the city: A review of UNHCR's operation for Iraqi refugees in urban areas of Jordan, Libya and Syria, Geneva: UNHCR.
- ___ (2009d) Country operations profile, Geneva: UNHCR. Available: <http://www.unhcr.org/pages/4ge486426.html>
- ___ (2009e) Global trends 2008, Geneva: UNHCR.
- ___ (2009f) UNHCR 2009 factsheet, Geneva: UNHCR. Available: <http://unhcr.org.iq/IndexPageFiles/FirstPageFactSheet/Document/Factsheet%20July%20Final.pdf>
- ___ (2009g) Iraq resettlement update, Geneva: UNHCR. Available: <http://www.unhcr.org/4ad84e7c9.html>
- ___ (2009h) Iraqis, Afghans and Somalis top list of asylum seekers in industrialized world, Geneva: UNHCR. Available: <http://www.unhcr.org/4adf24079.html>
- USCR [United States Committee for Refugees] (2001) USCR Country Report Iraq: Statistics on refugees and other uprooted people, June 2001. Available: <http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/AUDocsByUNID/abd0176196S3CCls8S2s6an004cca2a>
- White House [Government of the United States of America] (2009) Remarks by President Obama and Prime Minister Nouri Al Maliki of Iraq in Joint Press Availability, 22 July 2009. Available: http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-of-President-Obama-and-Prime-Minister-Maliki-of-Iraq-in-Joint-Press-Availability/
- All web sites accessed 6 November 2009.

الحواشي

1. لتفاصيل أكثر، راجع Chatty 2003
2. للاطلاع على تحليل الاستجابات لأزمات الهجرة القسرية بعد غزو 2003، راجع Marflet 2007a
3. راجع بيانات الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في واشنطن في تموز/يوليو 2009. راجع House White 2009
4. هاربر، مقتبس في مقابلة جرت في أيار/مايو 2009 مع صحيفة في كاليفورنيا اسمها مودستوبي، التي تقدم خدماتها للجماعات في أمريكا التي يعيش فيها العديد من اللاجئين العراقيين (راجع Ashton 2009). يناشد هاربر في ذلك المقال إيلاء الأقليات العراقية الإثنية والدينية الاهتمام الخاص، وقد أعيد نشر المقال المذكور في العديد من مواقع اللاجئين العراقيين على الانترنت. منها على سبيل المثال <http://www.christiansofiraq.com/un-refugee-guidelines.html> الخاص بالمسيحيين في العراق.
5. لا تقدم تقارير وزارة الدفاع الأمريكية حول مدارك العراقيين للأمن المعلومات اللازمة عن الاسئلة التي طرحت في الاستفتاءات. وتقول التقارير وبشكل مبهم "لسبب أمنية ولحماية سلامة البيانات وهوية الأشخاص المشاركين في الاستفتاءات وارتباطاتهم بالحكومة الأمريكية، وضعت أسئلة المسح والبيانات الداعمة لها في الملحق المكنوم لهذا التقرير." راجع Department of Defense 2009:n7, p70
6. منصور برزاني، رئيس وكالاتي الاستخبارات والأمن التابعتين للحزب الكردي الديمقراطي، مقتبس في ICG 2009a:16
7. اليزيديون هم طائفة كبيرة نسبياً يقدر عددهم بنصف مليون نسمة يتسمون بصفات دينية تجمع بين صفات الديانات الأخرى وخاصة الإسلام والمسيحية واليهودية والغنوسطية، والمانية. يعيش معظم اليزيديين في شمال شرق العراق. أما الشبكيون فهم أقلية دينية يبلغ عدد أفرادها قرابة خمسين ألفاً تأثرت عقيدتهم بالصوفية والشيعية واليزيدية. معظمهم فلاحون ممن لا يمتلكون الأرض ويعيشون أيضاً في الشمال. وخلال حكم النظام البعثي، أجبر الشبكيون على النزوح قسراً إلى المناطق الكردية.
8. للحصول على تحليل للعلاقة بين النازحين والدولة والعناصر الفاعلة الأخرى في العراق، راجع Marflet 2010 (قيد النشر)
9. يحصل العراقيون على بطاقات من نظام الحصص التموينية تؤهلهم للحصول على غذاء أساسي مدعوم من الدولة، وتصدر البطاقات في أماكن الإقامة المسجلة ما يجعل العديد من النازحين غير قادرين على الحصول عليها
10. أنظر أيضاً الأرقام المقجدة من قبل بارنز، وهو مسؤول للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في دمشق حيث يقول: "هناك قرابة مليوني لاجئ عراقي في المنطقة...تستضيف سوريا منهم 1.2 إلى 1.4 مليون عراقي في حين هناك 500.000 إلى 600.000 في الأردن، أما في لبنان فيصل العدد إلى ما بين 20,000 و 30,000" (Barnes 2009:1)
11. في المراحل الأولى لعمليات النزوح الأخيرة، كانت الحدود السورية والأردنية مفتوحة أمام العراقيين اللاجئين بحثاً عن الملاذ الآمن.
12. أجري المسح بدعم من الحكومة النرويجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في القاهرة في الفترة ما بين تشرين ثاني/نوفمبر 2008 وتشرين أول/أكتوبر 2009.
13. مقابلات مع مجموعات مساندة اللاجئين، القاهرة، تشرين ثاني/نوفمبر 2008 وتشرين أول/أكتوبر 2009.
14. أنظر بواعث القلق لدى باحثي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين حول هذه المشكلة UNHCR 2009e:28
15. في الحالة السورية، بعد أن اصدرت الحكومة السورية تعليمات مشددة حول دخول العراقيين بموجب تأشيرة مسبقة في عام 2007، زار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي دمشق وطلب إغلاق الحدود. وترى منظمة العفو الدولية إن هذا الطلب كان يهدف إلى كبح التغطية الإعلامية السلبية لاستمرار موجات التهجير من العراق. أنظر Amnesty International 2008
16. لقد كان هذا هو الرأي الذي تمسك به لفترة طويلة صانعو السياسات عند تطرحهم لمسألة اللاجئين في الحضر. أنظر Marflet 2007b
17. رفعت الولايات المتحدة الأمريكية استيعاب التوطين من 202 في عام 2006 إلى 17,000 في السنة المالية 2009. أنظر IRC 2009:7
18. بشهادة مجموعات مساندة اللاجئين في القاهرة التي تقول إن الضغط الممارس على برامج إعادة التوطين هائل جداً، خاصة من العراقيين الذين عملوا مع سلطة الائتلاف المؤقت والقوات متعددة الجنسيات في العراق (مقابلات مع باحثي مجموعات مساندة اللاجئين، القاهرة، تشرين ثاني/نوفمبر 2008)
19. ستقبل ألمانيا ما مجموعه 2,500 لاجئ عراقي، وغالبية المجموعة الأولى المكونة من 400 لاجئ وصلوا في بذار/مارس 2009 كانوا مسيحيين اختيروا وفقاً للمعايير التي وضعتها الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي. أنظر Boyd 2009.
20. يعتقد الباحثون في مجموعات مساندة اللاجئين في مصر أن عدد العراقيين الذين يدخلون في شبكات الهجرة غير النظامية في ازدياد، الأمر الذي يتسبب في شروعهم برحلات خطرة غالبيتها في أوروبا (مقابلات مع باحثي الاسناد، القاهرة، تشرين أول/أكتوبر 2009)



UNIVERSITY OF
OXFORD

Refugee Studies Centre
Oxford Department of International Development
University of Oxford

3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK

Tel: +44 (0)1865 281720
Fax: +44 (0)1865 281730
Email: rsc@qeh.ox.ac.uk
www.rsc.ox.ac.uk